وضع المصطلح العربي
وتصحيح المفاهيم الخاطئة في التطبيق

د. ممدوح محمد خسارة
عضو مجمع اللغة العربية بدمشق

لاشَكَّ في أن تطوير اللغة العربية وتنميتها لجعلها وافية بمتطلبات العصر بأهم تجلِّياته وهي العلم والتقانة، يعني – فيما يعنيه – وَضْع المصطلح العلمي العربي المناسب.

وقد بذل العلماء واللغويون والمترجمون جهوداً عظيمة في هذا الميدان، حتى توافرت للعربية مئات المعاجم العلمية المتخصِّصة، وهو ما مهَّد لظهور كتابة علمية عربية تكتسب مع الممارسة والمرانة ما يُدنيها من شروط الكتابة العلمية العالمية وهي الدِّقة والوضوح واليسر والإيجاز.[1]

ولمَّا كان المصطلح العلمي العربي الدقيق ركناً هاماً من أركان تعريب العلوم والتعليم، فقد رأينا المصطلحيِّين من علميِّين وتراجمة ولغويين كثيراً ما يختلفون حول وَضْع مصطلحٍ ما، وقد تمضي سنوات طوال يترسَّخ فيها المصطلح العلمي أو يزول من الاستعمال بعد أن تجاوزه الزمن، وما يزال بعضهم يجادل فيه بدواعي توخي الدِّقَّة أو السلامة أو السهولة أو الشيوع، وفي سياق هذه الدواعي تظهر آراء وأحكام تحتاج إلى نظر ومباحثة.

نعم، ثمَّة منهجيَّة نظرية عامة لوضع المصطلحات في العربية تقوم على طرائق الوضع

---

[1] د. محمود مختار، **دور الحاسوب في تعريب العلوم**، الموسم الثقافي السابع لمجمع اللغة العربية الأردني: 9.

الثلاث وهي الترجمة والتوليد والاقتراض[1]. إلا أنَّ الخلافات تظهر في ميدان التطبيق العملي حول أيّ الطرائق هي الفُضْلى لمقابلة مصطلح أجنبيّ ما. ومع أن ثمة شروطاً عامَّة يجب توخِّيها في المصطلح عند إقراره وهي دقة الدلالة والسُّهولة ويُسر الاشتقاق منه وقابليَّتُه للتصريف،[2] فإن الخلافات تعرض أيضاً حول مفهوم كل مشارك في وضع المصطلح لهذه الشروط وتطبيقها عملياً..

وبالطبع، نحن لا نشكِّك في دوافع أي باحث أو مجتهد في هذه الاختلافات، إذ هو يقدِّر الصواب ويُحْسن النيَّة فيما يذهب إليه، ولكن حسن النيَّة وسلامة القصد لا يعنيان صواب الرأي والاجتهاد دائماً.

ونرى من المفيد، بل والضروريّ، أن يُنبَّه على ما تعنيه تلك الطرائق والشروط، إذ طالما اختلف المصطلحيون في فهمها نظريًّاً وفي كيفية تطبيقها عملياً.

وقد تبدَّت لي بعض مفاهيم خاطئة في وضع المصطلح العربي من خلال عملي في لجنتَي مصطلحات ألفاظ الحضارة والإعلام في مجمع اللغة العربية بدمشق، ومن جراء متابعتي لما يُنشر من بحوث حول علم المصطلح.

وأهم ما نراه ونَعُدُّه مفاهيمَ خاطئة في وضع المصطلح ما يلي:

1. الاعتقاد بوجوب أن يستغرق المصطلح مَدْلولَه ومُسمَّاه

يرى بعضهم أنه يجب أن يحيط المصطلح إحاطة تامَّة بمدلوله، فما يوضع اسماً لآلة – مثلاً – يجب أن يستوعب مفهوم تلك الآلة بخصائصها وكيفية عملها وأدائها. وهذا اعتقاد

---

[1] ينظر: د. أحمد عيسى، **التهذيب في أصول التعريب**: 113 ومصطفى الشهابي، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية**: 93، ود. طالب أبو شرار ود. جاسر صفية، **دراسة تجريبية**، المؤتمر الأول للكتابة العلمية باللغة العربية، بنغازي 1990، ص 333-334. ود. فتحي أبو زخار، **استعراض واقع اللغة العربية والتطلع إلى الكتابة العلمية**، المؤتمر الأول للكتابة العلمية باللغة العربية، بنغازي، 1990، ص 241-242.

[2] ينظر: د. محمد رشاد الحمزاوي، **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها**، 613-614.

خاطئ، ذلك أن المصطلح ليس مفهوماً كاملاً قائماً بذاته، بل هو رمز إلى مفهوم. ينقل د. محمود فهمي حجازي من تعريفات المصطلح أنه: «كلمة أو مجموعة من الكلمات في لغة مُتخصِّصة يوجد موروثاً أو مقترَضاً، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم ليدل على أشياء مادية محدَّدة». ويعقِّب على هذا التعريف قائلاً: «وهنا نجد تأثيراً واضحاً **للنظرية العامة لعلم المصطلح التي تجعل المفاهيم والأشياء المادية منطلق البحث، وتجعل المصطلحات وسيلةً للتعبير عنها**»[1].

فالمصطلح وسيلة للتعبير عن المفهوم عنده. ولكن تعريفات أخرى للمصطلح كانت أكثر تحديداً عندما جَعلت المصطلح رمزاً يعبِّر عن المفهوم، فقد جاء في منشورات اليونسكو: «**المصطلح رَمْزٌ مُتَّفق عليه يمثل مفهوماً محدَّداً في مجال معرفي خاص**»[2]. أما التعريف الذي اعتمدَتْه المنظمة الدولية للتقييس (إيزو)، فهو: «المصطلح هو أي رَمْز يُتَّفق عليه للدلالة على مفهوم. ويتكون من أصوات مترابطة في صورها الكتابية، وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة»[3]، وفي معجم (لنغمان): «المصطلح هو كلمة أو عبارة لها معنى خاص في مجال علمي أو تقنيّ». أما عند العرب «فالمصطلح هو اتفاق جماعة مخصوصة على أمر مخصوص»[4] أو هو «اتفاق طائفة على لفظ بإزاء المعنى»[5]. أي إن المصطلح رَمْزٌ اتُّفق عليه ليدل بين أفرادِ جماعة علمٍ أو صَنعة على مفهوم يستحضره ذلك الرمز. ويوضِّح أحد العلماء هذه التعريفات أكثر بقوله: «**ولكنَّ هذا التحديد للمصطلح الذي يتمّ بعناية لا يعني استقصاء المصطلح العلمي لكل دقائق المفهوم المسمَّى به، بل يكفي الاتفاق بين المختصِّين على ذلك،**

---

[1] د. محمود فهمي حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، 11.

[2] د. محمد هيثم الخياط، **علم المصطلح لطلبة كلية الطب والعلوم الصحيَّة**، 55.

[3] المصدر السابق: 60.

[4] الزبيدي، **تاج العروس:** صلح.

[5] السيد الجرجاني، **التعريفات:** 28.

مع وجود علاقةٍ أو ملابسةٍ بين لفظ المصطلح ودلالته»[1].

إذن لا يشترط في المصطلح الذي هو رمز أن يكون معبِّراً – لغوياً – تماماً عن مضمون المفهوم الذي يرمز إليه، ولا أن يحيط بصفاته وخصائصه كلها، بل يُكتفى بأن يدلَّ على بعضٍ من خصائصه أو شكله أو صفته.

يقول د. محمد هيثم الخياط: «للتسمية في الاصطلاح تجلِّيات تتمثل في اعتماد خاصيَّة من خاصيَّات المفهوم أو ما يرتبط به، كرَبْط التَّسمية بشكل المفهوم أو حجمه أو لونه أو حركته أو مكانه أو تَمَوْضعُه أو عدده أو مستحدِثه مكتشِفاً كان أو مبتكِراً»[2]. وعلى سبيل المثال: سُمِّيت مادة (الكلوروفيل chlorophylle) بهذا الاسم نسبةً إلى لونها وهو الأخضر (chlor)،[3] لذا وُضِع مقابلها في العربية (اليَخْضُور) ترجمة. وواضح أن هذا المصطلح أو هذه التسمية لا تعبِّر عن كل خصائص تلك المادة، بل عن صفة واحدة ظاهرية هي اللون، مع أن خواصها الأخرى كثيرة.

وقد أعطى الإنكليز اسم (bicycle) لواسطة النقل المعروفة (الدرَّاجة)، وهذه التسمية تعتمد على خاصيَّة واحدة من خواصها أو شكلها وهي أنها (ذات دولابين)، ولم تتضمَّن التسمية الخواص الأخرى لهذه الآلة، في حين اختارت لها العربية اسماً مُستوحىً من أدائها وعملها وهو (الدَّرْج).

ووَضع الإنكليز والفرنسيون مصطلح (tank) لتلك العربة الحربية المدرَّعة أو المصفَّحة، مع أن تلك الكلمة تعني في الأصل (صهريج، خزَّان، حَوض)[4]. وقد يكون أولئك القوم سمَّوها

---

[1] د. قاسم سارة، **تعريب المصطلح العلمي – إشكالية المنهج:** 956 (عن مجلة التعريب ع8: 13).

[2] د. محمد هيثم الخياط، **علم المصطلح لطلبة كلية الطب والعلوم الصحيَّة:** 68 (عن مجلة دراسات مصطلحية، ع3 السنة 2004).

[3] د. محمد هيثم الخياط، **علم المصطلح لطلبة كلية الطب والعلوم الصحيَّة:** 69.

[4] ينظر **معجم المنهل** – فرنسي عربي: 122 والمورد انكليزي عربي. و**معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا** – ج4: 3294.

بذلك لعلاقة المشابهة مثلاً بينها وبين مادة الصهريج أو الخزان الصُّلبة، وربما لعلاقة أخرى. وقد عرَّبه العرب المعاصرون لفظياً أولاً، كما جاء في بيت أمير الشعراء أحمد شوقي في رثاء الشهيد عمر المختار:

وأخو البداوة لم يكن يغزو على تَـنْك ولم يك يركب الأجواء
لكن أخو خيـلٍ حمَى صهواتِها وأدارَ مـن أَعْرافها الهيجاءَ

ولكن العسكريِّين اختاروا لها فيما بعد مصطلحاً أحيَوه من اللغة التراثية، وهو (الدَّبَّابة)[1]، ليس انطلاقاً من شكلها أو مادتها بل من دلالتها القديمة، إذ (الدَّبَّابة) كانت عندهم عبارة عن صندوق خشبي سميك يقف تحته الجنود ويدفعونه ببطء وهينة إلى الحصون لينقبوها، متّقين سهام العدوّ،[2] وهي تسمية استُمدَّت أصلاً من طبيعة حركتها، وحتى من سمَّاها (مُدَرَّعة) إنما ذهب إلى صفة بارزة من صفاتها وهي أنها تحمي مَن بداخلها من الجند كما تحمي (الدِّرْع) المزرودة من يلبسها.

أما أن نُعْنِت أنفسنا وغيرنا بألا نقبل إلا المصطلح العربي الجامع المانع الذي يستوعب جميع خصائص المُسَمَّى بصفاته وشكله وعمله فذلك ضرب من الوهم، لأن الاسم علامة على المُسَمَّى[3] وليس هو المُسمَّى نفسه، وهذه العلامة مستوحاة من واحدة من صفات أو خصائص عديدة لذلك المُسَمَّى. ولعل هذا ما عناه ابن سيدة بقوله: «الاسم كلمة تدل على المُسمَّى دلالة الإشارة دون الإفادة».[4]

2. الترجمة الحرفية لدلالة المصطلح في لغة المصدر

كثيراً ما يعترض بعض المختصِّين على مصطلحٍ عربي ترجمةً لمقابلة المصطلح الأجنبي،

[1] جامعة الدول العربية، **المعجم العسكري الموحد**، القسم الثاني، فرنسي عربي: 511.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**: دبب.

[3] أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 6:1.

[4] ابن سيدة، **المخصص**، 215:5.

بحجَّة أن الترجمة العربية المقترحة لا تحمل الدلالة الأصلية الحرفيّة لهذا المصطلح في لغة المصدر. ونرى أنه لا شيء يلزم مترجم المصطلح إلى العربية بالدلالة الحرفية التي اختارها واضع المصطلح الأجنبي، لأن واضع ذلك المصطلح قد اختار لتسميته المفهوم الذي يريده لفظاً يشير إلى خاصيَّة من خصائصه المتعدِّدة – كما قدَّمنا – فإذا اختار المصطلحيّ العربي خاصيَّة أخرى من خصائص ذلك المُسَمَّى فلا تثريب عليه، «فحينما اخترع الأمريكيون (الحاسوب) أطلقوا عليه (computer)، اعتماداً على إحدى خاصيَّاته البارزة، وهي قدرته الفائقة على إجراء العمليات الحسابية، لكنّ الفرنسيين حينما احتاجوا إلى مصطلح يعيِّن هذا الجهاز بلغتهم لم يعتمدوا المصطلح الإنكليزي وخاصيَّته تلك، بل اعتمدوا خاصيَّة أخرى من خصائص الجهاز نفسه، فوضعوا له مصطلح (ordinateur) الذي يدل على خاصيَّة أخرى من خصائصه وهي قدرته الفائقة على تنظيم المعلومات. نفيد من هذه التجربة أن المترجِم غير ملزم بترجمة المصطلح الأجنبي اعتماداً على السِّمة التي اختارها واضعوه في اللغة المصدر ليقوم عليها مفهومُه.. ولا شيء يلزم المترجمَ بضرورة المرور على طريق لغة واضع المصطلح الأصلي من أجل وضع مصطلح مقابل في لغته، بل يمكنه – ولا مانع من ذلك كما رأينا – أن يضع مصطلحاً بلغته معتمداً الموضوع ذاته، أو خصيصة أخرى من خاصيَّات الشيء ذاته»[1]، علماً بأن الفرنسيِّين كان بمقدورهم أن يضعوا للفظ الانكليزي (computer) لفظاً فرنسياً قريباً جداً من اللفظ الإنكليزي ويكاد يطابقه وهو كلمة (computateur) الذي يعني عندهم (الحاسب)[2]، ولكنهم اعتمدوا في الترجمة أو التسمية الفرنسية خاصية الترتيب والتنظيم في هذه الآلة فترجموها إلى لغتهم ترجمة غير حرفيَّة، ولم يعتمدوا الترجمة الحرفية التي تؤدي إلى مصطلح آخر قد يكون أقرب إلى لغة المصدر. إلا أن بعض العرب ما زال يماري في صحة هذه التسمية، فيذهب إلى تسميته بالحاسب الآلي أو الحاسبة الآلية، أو يبقيه على حاله معرَّباً (كمبيوتر)، بحجَّة أن التسمية العربية لا تؤدي الدلالة الحرفية للكلمة في لغة المصدر.

---

[1] د. محمد هيثم الخياط، **علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية**، 156.

[2] د. سهيل إدريس ود. جبور عبد النور، **معجم المنهل**، 970.

ولو التزمنا – مثلاً – الترجمة الحرفية لمصطلح (sous marin) الفرنسي لقلنا (تحت البحر)، فهل هذه الترجمة الحرفية أَوفَى بالغرض والدلالة من مصطلح (الغوَّاصة) العربي الذي وُلِّد من العربية مقابلاً للمصطلح الفرنسي. فإذا كان الفرنسي قد اختار لهذه الآلة اسماً مُستوحًى من مكان عملها – وقد يُسَمّى الشيء بمكانه – فإن العربي اختار لها تسمية مُستوحاة من كيفية عملها ومكانه، لأن الغوص يدل على العمل والحركة تحت الماء، وهذه أيضاً من قواعد التسمية في العربية.[1]

وقد يَتَّخذ الخلاف أحياناً – بحجة حرفيَّة المعنى – شكل مماحكات لا سند لها، فإذا وضع أحدهم مصطلح (طبق التقاط) لمقابلة المصطلح الأجنبي (dish) اعتُرض بأن المعنى الحرفي الأدق هو (صحن التقاط)، مع أن كُلاًّ من الكلمتين (طبق وصحن) ليس لهما في العربية التراثية معنى إناء الطعام الذي يتجادلون فيه، فالطبق في المعاجم هو الغطاء، والصحن هو القدَح لا بالكبير ولا بالصغير.[2] وقد أثبت المعجم الوسيط للكلمتين معناهما المعاصر عندما قال: «الصحن: إناء من أواني الطعام... والطبق: الإناء يُؤكل فيه»[3]. فإذا كان معجم الوسيط – على دِقَّته – لم يثبت فرقاً دلالياً بين الكلمتين، فهل من المفيد أن نُدير خلافاً فيما لا موضوع له، اللهم إلا أنَّ أحدهم عِلق بذهنه معنًى، وأنّ آخر علق بذهنه معنىً، فتشبَّث كلٌّ منهما بما أَلِفه.

3. المسارعة إلى التعريب اللفظي استسهالاً

يدعو كثير من المعنيِّين بالترجمة ولاسيما الإعلامية منها، إلى اختصار الجهد في وضع المقابل العربي ترجمة أو توليداً، ويرون اقتراض المصطلح بتعريبه لفظياً، وكان هذا مذهب الشيخ عبد القادر المغربي رحمه الله الذي كان يرى فتح باب الاقتراض على مصراعيه، لأن

---

[1] لمزيد من التفصيل ينظر: د. ممدوح خسارة، **التعريب والتنمية اللغوية**، 130-132.

[2] ابن منظر، **لسان العرب:** صحن، طبق.

[3] مجمع القاهرة، **المعجم الوسيط:** صحن، طبق.

نموَّ العربية عنده هو بالدّخيل أولاً.[1]

ولكن هذه النزعة مؤذِنةٌ في حال اعتمادها بإغراق العربية بالكلمات الأعجمية المعرَّبة، وهو ما يجرُّ إلى مخاطر أشارت إليها بحوث التعريب، وهي مخاطر كثيرة أكتفي هنا بالإشارة إلى اثنين منها:

أ. الإشكال الصرفي ونعني به إشكال الاشتقاق:

لعل نظام الاشتقاق الصرفيّ العربي أكثر المتضرِّرين من الاقتراض أو التعريب اللفظي الجائر.فمن المعروف أن الكلمة المعرَّبة تعامل كالكلمة العربية من حيث الاشتقاق؛ فقد اشتق القدماء من (البريد) أَبْرَد، ومن (نَوْروز) نَوْرَز، واشتق المعاصرون من (البرنامج) بَرْمَج ومُبَرْمِج وبرمجيَّات. ولذا فإن المسارعة إلى التعريب اللفظي وما تستتبعه من إعمال خاصيَّة الاشتقاق الصرفي سوف تؤدي إلى ولادة كلمات ومشتقات قد تكون غريبة عن الأذن العربية والذائقة اللغوية، فتثير قدراً كبيراً اللغط والخلاف. ومن الأمثلة على ذلك:

1. عرَّب المعاصرون كلمة (ديمقراطية)، وكانت أكثر المعرَّبات رواجاً. وقد سألَتْنا هيئةٌ رسمية[2] إن كان بالإمكان صوغُ فِعل من هذه الكلمة للدلالة على معنى: (نَشَر الديمقراطية في المجتمع)؟ فكان ما يلي:

- اقتُرح الفعل الرباعي (دَقْرَط) من كلمة (الديمقراطية) ليكون الفعل على بناء (فَعْلَلَ) وَفْق طريقة العرب في الاشتقاق من الأسماء الرباعية والخماسية العربية والمعرَّبة[3]، فيكون قولنا: (دَقْرَط المجتمع) بمعنى (نَشَر الديمقراطية فيه). فاعْتُرِض بأننا فَرَّطنا بحرف الميم في الكلمة المعرَّبة، وأننا أبعدنا السامع عن اللفظ المتداول.
- اقتُرح الفعل (دَمَقْرَط)، فاعتُرض بأنْ ليس في العربية فعل مجرَّد خماسيّ، إذ إن أقصى

[1] عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، 22-23.

[2] ورد الاستفسار من الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون إلى مجمع اللغة العربية بدمشق.

[3] اشتق العرب من (مَنْجَنيق) الفعلين (جَنَق ومَجْنَق) إذ رَمَى به. ينظر: لسان العرب: مَجْنَق.

أحرف الأفعال المجرَّدة هي أربعة على بناء (فَعْلل).

- اقترح الفعل (دَمْرَط)، فاعتُرض بأنه فُرِّط بحرف القاف في الكلمة المعرَّبة، وهذا ما يبعده عن الأصل، ويُغرب بل ويضحك.
- اقترح الفعل (مَقْرَط)، فاعتُرض بأن هذا البناء يحيل على معنى (القَرْط)، كما يحيل فعل (مَرْحَبَ) على معنى الرحب والسَّعة، كما في قولهم: «مَرْحَبَهُ الله: أَنْزَلَه في سعة»[1].
- اقتُرح أن يُرْفَض صوغ فعلٍ أو اشتقاقه من كلمة (ديمقراطية)، لأن الأفعال المقترحة لا يسيغها الذوق. ورُدَّ بأن العربية لا تَمنع الاشتقاق من الأسماء المعرَّبة، فلا يجوز الإفتاء بعدم الجواز، ولا يحق لنا أن نضيِّق واسعاً وأن نحدث في لغتنا ما ليس منها، وأن نُبْطل واحدة من أهم خصائص لغتنا وهي خاصيَّة الاشتقاق.

ومع أنَّه أُجيز الفعل (دَقْرَط)، لأنه يتوافق وقواعد الاشتقاق من الأسماء المعرَّبة بالاشتقاق على بناء (فَعْلل)، بأن يحذف من أحرف الكلمة المعرَّبة الخماسية والسداسيَّة ما يُزاد عادة في الكلمة العربية، وهو هنا (الميم) – على أن حروف المعرَّب الأعجمي كلها أصول – نقول: ومع ذلك فقد شُفع الجواب بقولنا: وإن كان الأولى أن يقال: نشَر الديمقراطية.

هذا في اشتقاق الفعل فقط من كلمة (ديمقراطية)، فما بالكم عند اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وسائر المشتقات؟

واعترضتنا مثل هذه الاختلافات في مصطلح التواصل الإعلامي (Hashtag) الذي هو علامة # توضع قبل عبارة ما، فيقوم نظام بحث بتَقَمُّش أو جمع التغريدات التي تدور حول مضمون العبارة المسبوقة بهذه العلامة. فاقترح لها:

- هاشْتاغ: فاعتُرض بأن الكلمة جمعت بين ساكنين وهو ما لا تجيزه العربية.
- هَشْتَغ: فاعتُرض بأن حذف الألف شوَّه الكلمة الأصل.
- هاشْتاك: بالكاف لأن الحرف اللاتيني (G) ينقل أحياناً إلى العربية كافاً. ويلحظ التقاء

[1] مجمع القاهرة، **المعجم الوسيط**، مرحب.

الساكنين في الكلمة المعرَّبة، ومثلها (هاشتاق) بالقاف، على طريقة بعض العرب في نقل الكاف المجهورة (G) قافاً[1]... وكل هذه الأشكال كتبت على شاشات التلفزيون. وفي حال إقرار واحد من هذه المقترحات لتعريب المصطلح، لابُدَّ من إقرار الاشتقاق منه كأن يقال: هَشْتَغ ويهشتغ وهشتغة.. وهذا ما جعلنا نعدل عن التعريب إلى الترجمة أو التوليد فقلنا: (وَسْمة). ولكن الغريب في تجربتنا مع هذا المصطلح أنه لم يُلجأ إلى الترجمة أو التوليد إلا بعد أن لم تُسَغ الكلمة المعرَّبة واشتقاقاتها، مع أن الأصل ألَّا يُلْجأ إلى التعريب إلا بعد استنفاد الجهد في طرائق وضع المصطلح بحسب الأفضلية وهي: الترجمة ثم التوليد ثم الاقتراض.[2]

وكان البيروني قد عَدَّ القفز فوق الترجمة بالتسمية العربية إلى اقتراض التسمية الأعجمية خيانةً، وذلك قوله: «وللتراجمة فيها خيانة أخرى هي تَرْك بعض ما يوجد له في أرضنا العربية من العقاقير وفي لغة العرب اسم لها على حاله باليونانية حتى يُحوج بعد الترجمة إلى تفسير كالكرفس الجبليّ والجزر البريّ ولحية التيس، فإنهم لن ينقلوها إلى العربية»[3].

وقد أحسن ابن البيطار في مفرداته عندما ترجم نبات (قوطوليدون) إلى أذن التيس، وترجم (موش أوطا) إلى آذان الفأر[4] كما هي أسماؤها في العربية. كما أحسن الشهابي عندما ترجم جنس السمك المسمَّى بالفرنسية (Ttopille) إلى (رَعَّادة)[5]، ولم يتسرع في تعريبه لفظياً.

ب. الإشكال البنيويّ:

من المتعالم أنه يدخل كل يوم ميدان المصطلحات أكثر من خمسين مصطلحاً، أي يدخل في

---

[1] د. مسعود بوبو، **أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج:** 137.

[2] د. أحمد عيسى، **التهذيب في أصول التعريب:** 113.

[3] البيروني، **كتاب الصيدنة:** 14 (مصور عن مخطوط)

[4] ابن البيطار، **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية:** 1:16-17 و 4:40.

[5] مصطفى الشهابي، **معجم الألفاظ الزراعية**، 618.

السنة نحو عشرين ألف مصطلح، فلو تسرَّعنا في التعريب استسهالاً واقترضنا نصف هذه المصطلحات فقط، لدخل لغتنا كل عام نحو عشرة آلاف كلمة، وفي غضون خمسة عقود من الزمن سوف يدخل لغتنا نحو خمس مئة ألف مصطلح!! فأي لغة عربية ستبقى لنا؟!

لا يعني كلامنا هذا أننا نُضادُّ الاقتراض قولاً واحداً مثل الشيخ المجمعي أحمد الإسكندري رحمه الله،[1] فذلك ما لا تقدر عليه أي لغة من لغات العالم، ولاسيما العربية في حالتها الراهنة، حيث تعيش مرحلة الأخذ لا العطاء، وعهد الترجمة والنقل لا الإبداع. ولكن التسرُّع في فتح باب الاقتراض على مصراعيه أمام كل مصطلح أجنبي جديد لدخول لغتنا بحجَّة أن ذلك لن يؤثر فيها، وأن قوام اللغة وبنيتها هو في أنظمتها الصوتية والنحوية والصرفية وليس مفرداتها وكلماتها – مؤذنٌ بزيادة كميَّة كبيرة من المعرَّبات، ومن شأن هذه الزيادة الكميَّة أن تؤدي إلى تغيُّر في الكيفية، ولا يمكن أن نتجاهل القاعدة الجدلية التي تصدق على اللغة صدقها على الظواهر الطبيعية الأخرى وهي: «أن التراكم من شأنه إذا بلغ الذروة أن تتحول الكمية إلى كيفيَّة»[2]. وتغيُّر كيفيَّة اللغة يعني تَغَيُّر بنيتها وأنها صارت لغة أخرى مغايرة إلى حد بعيد لما هي عليه الآن.

لهذه الأسباب وغيرها، نؤكد أن التسرُّع في الاقتراض استسهالاً يحمل مخاطر حقيقية على العربية، وأنه يجب أن يكون في اللغة، كالكَيِّ في الطب أي آخر ما يُلجأ إليه. وهنا أذكِّر بالحكم السديد الذي خُتمت به مباحثات مجمع القاهرة حول التعريب بعد المناقشة أو المبارزة التي كان فرسانها من المتشدِّدين والمتساهلين في التعريب، عندما «نهض سعادة فتحي باشا زغلول واسترعى أسماع القوم وقال: إذا عَرَض لنا لفظ أعجمي ترجمناه إلى اللغة العربية بالحرف، وإذا تعذَّر ذلك اشتقَقْنا له اسماً من لغتنا، وإذا لم يتيسَّر جئنا بكلمة عربية وأطلقناها عليه بضَرْب من التجوُّز، وإذا تعذَّر أيضاً عرَّبناه وأدمجناه في تراكيب كلامنا، وكان أسوة

---

[1] مصطفى الشهابي، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية**، 71.

[2] د. أسعد علي، **تهذيب المقدمة اللغوية**، 303.

المعرَّبات الكثيرة التي انطوت عليها جوانح لغتنا، فهل قبلتم هذا؟ فتعالت أصوات الجمهور وصفَّقوا له معلنين الرضا والسرور»[1].

4. الحرص على أن ينطق العرب الكلمة الأجنبية المعرَّبة كما ينطقها أهلوها في لغتهم الأصلية

تناقلت المعاجم وكتب اللغة حدَّ التعريب عند العرب، وهو «أن تتفوَّه العربُ بالكلمة الأعجمية على منهاجها»[2]، أي على منهاجِ العرب في النطق، وهذا المنهاج يقوم على أركان أهمها[3]:

– ألاّ يُدْخل حرفٌ أو صوت غير عربي إلى العربية.

– ألاّ يلتقي في الكلمة ساكنان.

– ألاّ تبدأ الكلمة بساكن...

وقد أورد القرآن الكريم كلمة (سِجِّيل) بالجيم، وليس (سنك كُل) بالكاف الفارسية المجهورة (گ، G) لكي لا يُقحَم حَرف من غير العربية فيها[4]. وللسبب نفسه وردت فيه كلمة (فِرْدوس) بالفاء العربية وليس بالباء الفارسية المهموسة (P).

وعرَّب القدماء اسم (شاهْ بور) إلى (سابُور)، بحذف الهاء، لكي لا يلتقي ساكنان في الكلمة هما الألف والهاء[5]، وعرَّبه بعضهم إلى (شاهَبُور) للسبب نفسه.[6]

ونقلت العرب (Grec) إلى (إغريق) و(platon) إلى (أفلاطون) بزيادة الهمزة في أولهما

---

[1] عبد القادر المغربي، **الاشتقاق والتعريب**، 150.

[2] الجوهري، **الصحاح:** عَرَب. ولسان العرب، عرب

[3] ينظر: الفارابي، **ديوان الأدب**، 72:1.

[4] السيوطي، **المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرب**، 96.

[5] الخفاجي، **شفاء الغليل**، 147.

[6] د. جهينة نصر علي، **المعرَّب والدخيل في المعاجم العربية**، 373.

لكي لا يُبْدأ بساكن.

وأثبت المعجم الوسيط كلمة (فَيْروس)[1] تعريباً، بإسقاط الألف كي لا يلتقي ساكنان في الكلمة الأصل (فايْروس)، ولكي لا يدخل إلى العربية حرف الفاء المجهورة من اللغات اللاتينية.

والأمثلة أكثر من أن تُحصى في معرَّبات القدماء الذين جَسَّدوا فيها حدَّ التعريب، وهو أن تتفوَّه العرب بالكلمة الأعجمية على منهاج العرب في النطق. وهذا مضمون قرار مجمع القاهرة في التعريب الذي ينص على «إجازة استعمال الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم»[2].

ومع ذلك فما زال بعض المعرِّبين والمصطلحيِّين – حتى من أعضاء لجان وضع المصطلحات – يحاول أن يعكس هذا المفهوم للتعريب اللفظي عندما يريد من العرب أن ينطقوا بالكلمة الأعجمية كما ينطقها أهل تلك اللغة الأجنبية، وأنكى من ذلك أن يطالب بعضهم بتغيير قواعد الصرف العربي حرصاً على أن ينطق أمثال (فايْبر) بفاء مجهورة والتقاء ساكنين، وأن ينطق (سْكايْب) بالبدء بساكن والتقاء ساكنين، بما يخالف الصرف العربي.

ومن الضروري أن نذكِّر بأن لكل لغة قواعد في نطق الألفاظ المقترَضة فيها. كان بإمكان الفرنسيين أن ينطقوا كلمة مَنارة (manara) بدلاً من (minaret)، وأن ينطقوا كلمة مسجد (masged) بدلاً من (mosquée)[3]، ولكنهم لم يفعلوا – وهذا حقُّهم – بل نقلوا مثل هذه الكلمات المقترضة إلى لغتهم وفق ضوابط النطق فيها وهم أدرى بذلك.

ويبدو أن هذه المشكلة ما تني تثور بين الحين والآخر، وممَّن ضاق ذرعاً بهذه الظاهرة المجمعي مصطفى الشهابي الذي عجب من أولئك الذين «لا ينطقون الأسماء العلمية المعرَّبة

---

[1] مجمع القاهرة، **المعجم الوسيط:** فَرس.

[2] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: 187.

[3] د. سهيل إدريس ود. جبور عبد النور، **معجم المنهل**، فرنسي عربي: 669 و682.

إلا كما تُنطق في اللغات الأوربية»، ويتساءل منكراً: «فما الذي يُجبرهم على التعاجم، ولماذا لا ينطقون بالحرف (o) واواً كما في (مكروب). فالفرنسيون عندما فرنسوا كلمة (قُبة) قالوا (كُبَّا) بالكاف ولم يضيفوا حرفاً إلى لسانهم»[1]. وإلى مثل هذا ذهب الدكتور محمد هيثم الخياط عندما أكَّد «عدم ضرورة إدخال بعض الأحرف على الحروف العربية، فالأمم الأخرى لا تخترع حروفاً جديدة لرسم ما تقترض من لغات أخرى، وإنما تكتب الحرف بأقرب حرف إليه من لغتها، فالإغريقية مثلاً تنقل الدال (ذلتا) والباء (فيفا)، ولا تبتكر أي حرف جديد، وقل مثل ذلك في سائر اللغات»[2].

وهذا هو المنهج السليم والحميد الذي سار عليه المعجم الوسيط، وانتهجه مجمع القاهرة كما قدَّمنا.

5. اشتراط الوزن العربي في المصطلحات المعرَّبة

ثمَّة وهم لدى بعض المعرّبين أو المصطلحيِّين، هو أن الكلمة المعرَّبة يجب أن تكون على وزن عربي، وهذا ما لم يشرطه أحدٌ من اللغويين، بدءاً من سيبويه الذي قال عن الكلم المعرَّب: «فربَّما ألحقوه ببناء كلامهم، وربَّما لم يلحقوه... فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فـ (دِرْهِم) ألحقوه بِهِجْرِس، و(بَهْرَج) ألحقوه بسَلْهَب، ... وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن نحو خُراسان»[3]... وانتهاءً باللغويين المعاصرين؛ فقد كتب د. محمد حسن عبد العزيز[4] فقرة ضافية حول (التعريب على غير أوزان العرب)، وبعد أن استعرض الباحث نماذج من المعربات القديمة قال: «ومما سبق نتبيَّن منهج العرب فيما عربته من ألفاظ العجَم، غيَّرت بعض الألفاظ، وألحقت بعضها بأبنية كلامها،

---

[1] مصطفى الشهابي، **ملاحظات لغوية واصطلاحية**، مجلة مجمع دمشق، 10:1/37.

[2] د. محمد هيثم الخياط، الموسم الثقافي السابع لمجمع اللغة العربية الأردني، 38.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 4:303.

[4] د. محمد حسن عبد العزيز، **التعريب في القديم والحديث**، 71.

ولم تُلحق بعضها الآخر، وتركت ألفاظاً على حالها دون تغيير، بعضها جاء على أبنيتهم وبعضها لم يجئ عليها. وهكذا يبدو لنا أن المعرَّب الذي عَرَّبته العرب لم يقتصر – ولا ينبغي – على ما ألحقته العرب بأبنيتها»[1].

وثمة اعتراض آخر على هذا الشرط – أي الوزن العربي –، وهو أن الألفاظ الأعجمية المعرَّبة لا توزن أصلاً، لأن الوزن قائم على معرفة الحرف الأصلي من الزائد في الكلمة، في حين أن حروف الأعجمي المعرَّب كلها أصول.[2]

ولكن إذا لم يكن الوزن العربي شرطاً في المعرَّبات، فإن الإيقاع الصرفيّ العربي شرط فيها، ونعني بالإيقاع الصرفي نَسَق تتابع الحروف والحركات والسكنات في الكلمات لمعرَّبة على نَسَق تتابعها في الكلمات العربية،[3] فإذا لم يكن في العربية وزن (فُعالان) لتخرَّج عليه كلمة (خُراسان)، فإن هذا الإيقاع موجود في العربية في كلمة (دُعاءان) مثلاً مُثَنَّى دُعاء وفي أمثالها، وهذا يعني أن هذا البناء مما لا تأباه العربية؛ لتوافُقِ نَسَق تتابع الأصوات في كلا الكلمتين. ولعل هذا ما عناه الحريري في قوله عن المعرَّب: «لأن من مذهبهم أنه إذا عُرِّب الاسم الأعجمي رُدَّ إلى ما يُستَعْمل من نظائره في لغتهم وزناً وصيغة»[4].

وعلى هذا فلا وجه لتخطئة أو تضعيف تعريب كلمة (تِلْفِزْيون)؛ لأنها لا تخرج عن الإيقاع الصوتي العربي، كما لا وجه في تخطئة كلمة (تِلفاز) للسبب نفسه، فالصيغتان مقبولتان، وإن كنت أميل إلى (تلفزيون) التي أثبتها المعجم الوسيط، فالكلمتان تعريبان مقبولان للمصطلح الأجنبي (télévision)، ولا خروج في تعريبهما عن منهج التعريب اللفظي. وتعريب الكلمة الأعجمية على أكثر من صورة وارد في تراثنا اللغوي، فقد استعمل العرب صورتين لتعريب

---

[1] المصدر السابق.

[2] شهاب الدين الخفاجي، **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، 23.

[3] لمزيد من التفصيل ينظر: د. ممدوح خسارة، **منهجية تعريب الألفاظ في القديم والحديث**، 59.

[4] الحريري، **دُرَّة الغواص**: 171، ود. محمد قاسم الزوكاني، **مقاييس التصحيح اللغوي في القديم والحديث**، 278.

كلمة واحدة فقالوا: (فِرَنْد وبِرَنْد) لحدِّ السيف، وقالوا (هاوَن وهاوون) في الكلمة نفسها، وقالوا لعيد الربيع (نَوْروز ونَيْروز)، والاستعمال هو الذي رَجَّح (فِرَند وهاوَن ونيروز) على الصور الأخرى لتعريبها.

ولكنَّ ثمة وجهاً قويّاً لتخطئة من يَعْمد إلى مصطلح عربي سائغ وشائع ليبدل به مصطلحاً معرَّباً، فيدعو إلى اعتماد وتفضيل كلمة (كِبتار) المعرَّبة على كلمة (حاسوب) عربيَّة النجار، وحُجَّته أن كلمة (كبتار) على وزن عربي، وأنه ممَّا يسهل الاشتقاق منها بأن يُقال: (كَبْتَر ومُكبْتِر)، وكأنَّ كلمة (حاسوب) عقيم لم يشتق منها: حَوْسَب ومُحوسِب وحوسبة!!

6. الحرص على أن يكون اسم الآلة أو الأداة على أوزان اسم الآلة القياسية

وخّصّصْنا اسم الآلة في بحثنا، لأن كثيراً من المصطلحات الصناعية والتقانية المعاصرة تدور حول أسماء الآلات والأدوات. وقد لاحظنا أن بعض المعرِّبين والمصطلحيِّن يحرصون ويصرون على أن يأتي اسم الآلة المستجدَّة على أوزان أسماء الآلة القياسية المقرَّرة في الصرف، وهي: (مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعال، وفاعول، وفَعَّالة). وهذا الحرص غير موفَّق ولا مُلزِم، لأن أبنية أسماء الآلة في العربية أكثر من هذا بكثير. وهذا ما حمل باحثين ولغويين على تناول هذه المقولة وردِّها. وقد صنَّف باحث ما سمَّاه معجم ما جاء على (فِعال) وحده من اسم الآلة مرتباً ألفبائياً فتَحصَّل له (398) كلمة مثل: نِطاق، كِظام، لِواء، لِفاع[1].. وفي استعراض سريع لما جاء في لسان العرب من أسماء الآلة والأداة وجدنا أضعاف ما أُقرَّ من هذه الأبنية القياسية مثل: (فاعولة): طاحونة، و(فَعَلة): عَتَلة، وهي أداة الهدم. و(فَعَل): غَلَل وهي المصفاة، و(فاعِل): الصاري وهو عمود السفينة، و(فَعّول): سَفُّود وكَلُّوب، و(فَعُول):

[1] د. محمد عبده فلفل، **أضواء على المشكلة اللغوية العربية**، 164-191.

قَدُوم[1]. ولذا فنحن مع مَن يذهب إلى عدم حصر اسم الآلة في أبنية قليلة وتقييد المترجمين والمصطلحيِّين بها.

وبالطبع، نحن لا نقول بأن هذه الأبنية التي تعدُّ بالعشرات يمكن الصوغ عليها دائماً، بل نقول بأن لنا أن نصوغ اسم الآلة على هذه الأبنية إذا ألجأتنا إلى ذلك ضرورة لغوية مصطلحية، أو غَلَب شيوع مصطلح على غير أوزان اسم الآلة، لكيلا يتذرع بعضهم بأن مصطلح (هاتف) – على شيوعه – ليس سليماً لأنه ليس على وزن من أوزان اسم الآلة، والصواب عنده (مِهْتاف)!

بل ويذهب بعضهم إلى أن ما يجيء على وزن الآلة لا يجوز أن يصاغ عليه اسمٌ لغير الآلة، كأن يَعترض على كلمة (مِرآب) لمقابلة كلمة (Garage) الأجنبية، لأن بناء مِفعال لاسم الآلة وليس للمكان. وبنظرة عَجلى على بعض ما جاء في ديوان الأدب وجدنا عشرات الكلمات على بناء (مِفعال) جاءت للدلالة على المكان مثل: «المِحراب لمصلَّى الإمام في المسجد، والغُرفة. والمِنهاج: الطريق الواضح، والمِرصاد: الطريق، والمِرْحاض: موضع الغائط، والمِخلاف: الكورة، والمِشراق: السَّطح المستوي، والمِحْلال: المكان يحلُّ فيه الناس كثيراً»[2].

ولعل من أسباب ذلك أن بعض أعضاء لجان المصطلحات أو المعرِّبين – على عُلُوّ كعبهم في تخصُّصهم – ليسوا على دراية كافية بمذاهب التعبير والدلالة والاشتقاق في العربية، فيجعلون من درايتهم المحدودة قانوناً، وهذا ما يُضيِّع الوقت في مناكفات لا طائل من ورائها.

ومما يجدر ذكره أن مجمع اللغة العربية في دمشق ينهض بصنع معجم لمعاني الأبنية في العربية، وسوف يكون عند إنجازه مادة أوَّليَّة تأسيسيَّة جامعة لمعاني كل بناء في العربية ودلالاته، مما سيغيِّر كثيراً من المفاهيم المتناقَلة عن حَصْر دلالاتٍ في أبنية بعينها.

---

[1] ينظر د. ممدوح خسارة، **معجم الكلمات المصطلحية في لسان العرب** (الطب والعلوم والصناعة)، 55 وما بعدها.

[2] الفارابي، **ديوان الأدب**: باب، مِفْعال.

7. الخروج على المصطلحات القارّة

كثيراً ما يطرح بعض الكتاب والمترجمين استبدال مصطلحات جديدة من عندهم بمصطلحات قارَّة شائعة بحجَّة توخِّي الدقَّة في الدلالة، لأن المصطلح الشائع – كما يرون – لا يؤدي المراد والمقصود. وقد ذكرنا مَنْ يريد استبدال (كِبْتار) بحاسوب، و(مُفَلِّك) بقمر صناعي، و(لِسْنيَّة) بلسانيات.

ليس لنا أن نحجر على اجتهادات الآخرين أيَّاً كانت، لأننا ننطلق من الظن بحسن النيّة وسلامة القَصْد عندهم، وأن هذه اللغة ملك لجميع أبنائها. ولكننا نؤمن أيضاً بأن مصطلحاً شائعاً أو قريباً من الشيوع نسبة دقَّته (50%) هو أفضل من مصطلح غير شائع ولا قريب من الشيوع نسبة دِقَّته (90%).

قد يبدو كلامنا منافياً للموضوعية والعلمية عندما نفضل ما نسبة دقته (50%) على ما نسبة دقته (90%)، ولكنه في الحقيقة غير مناف لهما، لأن المصطلح كما قدَّمنا هو رَمزٌ لمفهوم وليس من شروطه استغراق ذلك المفهوم، ولأن الأصل في الاصطلاح هو التوافق بين جماعة المتكلِّمين عامَّة، أما شرط الدقة فيأتي في المقام الثاني، فهل مصطلح (القِطار) يعبِّر بدقة عن جميع صفات واسطة النقل تلك وعملها، أم أنه موضوع مجازاً على التشبيه (بقطار الجِمال) وهو الصف المتتابع منها، فما رأيكم لو جاء من يدعو إلى تغيير مصطلح القطار لبعده عن الدقَّة العلمية، أو لأن هذا المصطلح سليل بيئة بدويَّة لا يصلح اسماً لآلة سليلة عصر الصناعة والتقانة؟

ومما يدخل في هذا الباب ما اقتُرح لوضع مصطلح (الرَّمَدِيّ) اسماً لطبيب العيون في العربية المعاصرة و(للكحَّال) في العربية التراثيَّة[1]، أو لاستبدال مصطلح (الصُّلْب) بمصطلح العمود الفقري أو لاستبدال مصطلح (القُطوع) بهجرة الطُّيور، أو لاستبدال (القُردوحة) بتفاحة

[1] د. الشاهد بوشيخي، **نظرات في المصطلح والمنهج**، سلسلة دراسات مصطلحية، ع2، فاس، 2003، (عن علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية: 326).

آدم[1]. ونحن لا نخطِّئ ما يقترحونه ولا نقلِّل من قيمته، ولو اقتُرحَتْ بداءة قبل شيوع غيرها لكنا في غاية الإكبار لمقترحيها والرضا بها. أمَّا وأن تُقترح بدلاً من مصطلحات شائعة ثابتة، فهذا ما لا نرى له وجهاً مقبولاً.

قد يُعترض على كلامنا بحجَّتين:

الأولى: فقهية قانونية وهي (أن الحقَّ قديم وثابت)، بمعنى أنه متى عُرِف الصواب وجَب أن يعاد إليه ويؤخذ به. ونردُّ بحجة فقهية قانونية أيضاً وهي (الأخذ بأهون الضَّرَرَيْن)، فإذا كان في نقص الدقَّة ضَرَرٌ، فإن في بلبلة المصطلح وتعدُّديَّته ضرراً أكبر، ثم إن الأخذ بهذه القاعدة سوف يجعل مصطلحاتنا عُرْضة للتغيُّر والتبدُّل دائماً، وهذا ما يبعدها من أن تكون مصطلحاً.

الثانية: حجة منهجيّة وهي أن الأصل في المصطلح اتفاق أصحاب الاختصاص أو العلم، فلا يجوز بقاء مصطلحٍ لم يُتَّفق عليه. وردُّنا على هذه الحجَّة بأن المقصود باتفاق أهل الاختصاص والعلم ليس إجماعهم على المصطلح، بل توافق أكثريَّة منهم عليه؛ لأن الإجماع غير ممكن في هذا الميدان. يقول د. خياط: والأسلم [من تعريفات المصطلح] التعريف الذي لا يجعل الاتفاق شرطاً في المصطلح، لوجود كثير من المصطلحات لم يحصل عليها الاتفاق بين المتخصِّصين»[2].

والصادم في هذا المقام أنَّه في حين يُسَرُّ القارئ والباحث لشيوع مصطلحٍ عربي أو قبوله عامة، إذا ببعضهم يحاول نقضه، لا لنبقى في فوضى التعددية المصطلحية فحَسْب، بل لنبقى أيضاً في دوَّامة المماحكات المصطلحية، أليس من المشاحنات والمناكفات الادّعاء بأن كلمة (بيئة) لا تعبِّر عن دلالة (écologie)!!

---

[1] د. حسان الحاج إبراهيم، **المصطلحات في اللغة العربية**، كتاب المؤتمر الأول للمجلس الدولي الأول للغة العربية، ج2، 651.

[2] د. محمد هيثم الخياط، **علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحيَّة**، 81.

8. الاحتكام إلى الذَّوق اللغوي الشخصيّ

طالما سمعنا مصطلحيِّين أو مختصِّين علميِّين يعترضون على مصطلحٍ ما، بحجَّة أن المصطلح المقترح غريب، وأن الذوق لا يُسيغه. ونحن مع إقرارنا بهذا الاعتراض من حيث المبدأ، نرى أنه لا يصحُّ التعويل عليه كثيراً، وحجتُّنا في ذلك أنه ليس ثمة مقاييس متَّفق عليها لما هو سائغ ذوقياً ولما هو ليس بسائغ. ذلك أن الذوق مسألة شخصيَّة غالباً، فما يراه فلانٌ سائغاً قد لا يراه غيره كذلك؛ فللذوق منطقه غير المعروف تماماً، مثال ذلك أنه كان قد اقتُرح لمقابلة كلمة (dossier) الفرنسية عدة مقابلات هي (سِجلّ، مُصنَّف، ربيدة، ملَفّ، إضبارة، قِمَطْر، دوسّيه) والذي شاع منها في الشام هو (إضبارة) وفي مصر (ملفّ) مع أن كلمة إضبارة أثقل على الذوق من بقية مرادفاتها ولاسيما من كلمة ملفّ.

ولا يكاد متكلّم يستعمل اليوم إلا كلمتي (مُذيع وإذاعة)، ولكنه لا يكاد يستعمل كلمة (مِذياع)، بل شاع المصطلح المعرَّب لها وهو (راديو)، مع أن الكلمات أو المصطلحات الثلاثة مكوَّنة من الأصوات نفسها، وكلها على أوزان عربية، فما مقياس الذوق الذي حَكم في قبول ما قُبِل والإعراض عما أُعرِض عنه؟

صحيحٌ أنه ليس ثمة مقاييس محدَّدة متفَقٌ عليها للذائقة اللغوية، إلا أننا نرى أن ثمة مقياساً عامّاً للذوق اللغوي، وهو تحقُّق شروط الفصاحة في الكلمة، وذلك يعني خُلُوَّها من التنافر والغرابة ومخالفة القياس.[1] ونؤكد أن هذه الشروط عامَّة أيضاً وليست محدَّدة تماماً.

وفي ميدان المصطلح العلمي ليس عَدمُ الإساغة ذوقياً عائقاً أمام المصطلح إذا تحققت فيه بقية الشروط، ذلك أن التداول – ولاسيما في التعليم – قادرٌ على تَلْبين ما قسا وصَقْل ما خَشُن. ولا أظن أن مصطلح (صاروخ) الذي وُضع لمقابلة (missille) أولاً، كان سائغاً كما هو اليوم، وقد شاع دون أن يشيع نظيره في البناء وهو مصطلح (ناسوخ) الذي اقتُرح لمقابلة مصطلح

[1] القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، 7.

(fax)، وشاع تعريبه (فَكْس)[1].

9. إسباغ صفتي (العَلَميَّة أو العالميَّة) على كثير من المصطلحات المعاصرة

يذهب بعض المترجمين والمعرِّبين إلى اعتبار مصطلحات الاتصالات مثل (واتساب، إسكَيب، فَيْبَر) أعلاماً يجب نقلها بألفاظها إلى العربية لأن الأعلام لا تعرَّب. وكأنهم جعلوها كأسماء شركات مثل (آبل، نوكيا، أديداس).

ولابُدَّ من التدقيق قبل إطلاق صفة (العَلَميَّة) على كلمة أو مصطلح، وإلا فستغدو معظم المصطلحات الجديدة أعلاماً لا تحتاج إلى وضع مقابل عربي لها بل إلى تعريب لفظي. ومن المعروف أنَّ «العَلَم هو اللفظ الذي يعيِّن مسمَّاه مطلقاً أي بلا قَيد»[2] وأسماء الأعلام في العربية هي أسماء الأماكن وأسماء الأشخاص ثمَّ أسماء الأجناس[3]. وقد ينقل الاسم أو الفعل أو المركَّبات إلى العَلَمية إذا قُصد بها التَّخصيص حصراً، كما قد تُنقل بعض الأعلام إلى غير العلميَّة إذا اكتسبت دلالة عامة جديدة كانتقال اسم العَلَم العربي (عنترة) إلى معنى (الشجاع)، وانتقال اسم العَلَم الأجنبي (سندويش) إلى معنى الشطيرة، ولذا نقل هذا العَلَم الأجنبي إلى العربية ترجمة بـــ (الشطيرة)، وليس نقلاً لفظياً، لأن المراد هو الدلالة العامة المكتسبة، وليس العَلَميَّة الخاصة.

نعم وقد تكتسب بعض الكلمات الأجنبية صفة العلَمية مثل (كوزموس تشالنجر)[4]، ولكن إطلاق صفة العلمية على كل ما يُسَمَّى من المبتكرات والتقانات والمنتجات والمستحدثات سوف

---

[1] قلنا (فَكس) لتجنُّب التقاء الساكنين في تعريبها بـــ (فاكْس) التي ليست هي على وزن (فاعل) في العربية كما قد يُتَوَهَّم.

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 118:1.

[3] عباس حسن، **النحو الوافي**، 208:1.

[4] (كوزموس) تعني (الكون) وصارت علماً على برنامج فضائي. (تشالنجر) تعني (التحدِّي) وصارت علماً على سفينة بحوث بحرية، ثم مكوك فضائي. (الموسوعة العربية العالمية – الكشوف الجغرافية: 39. عن المكتبة الشاملة).

يلزمنا بنقلها تعريباً بألفاظها إلى لغتنا، ولا يبقى ثمة حاجة للترجمة أو التوليد أو المقابل العربي، فتطغى المعرَّبات الأجنبيات طغياناً مؤذياً ومخرِّباً، ولا يمكن أن يُعَدَّ ذلك تطويراً للغة أو إغناء لها، لأن تطوير اللغة وإغناءها إنما يكون بإعمال خصائصها الذاتيَّة في التوالد، وإطلاق قواها الكامنة في أصولها.

ومع إقرارنا بصعوبة التمييز أحياناً بين ما يمكن أن يُعَدَّ عَلَماً أو غير علم، فإن الأمر يحتاج – كما قلنا – إلى كثير من التروِّي والتريُّث قبل الحكم؛ لأن الأصل في الكلمات العموم والإطلاق، ولكنّها قد تنتقل إلى التخصيص بالعَلَمية، فعلينا التحقق أوَّلاً من أن تلك الكلمة الأجنبية قد انتقلت إلى (العلميَّة) لننقلها إلى العربية تعريباً لفظياً لا ترجمةً أو توليداً.

ومع ذلك فقد رأينا العرب تنقل إلى العربية أعلاماً أجنبية، بالترجمة أو التوليد، مثال ذلك أنها قالت: (جنوب إفريقيا) ترجمةً، ولم تقل (سيد أفريك)، وقالت: (ساحل العاج) ترجمة لاسم الدولة وليس (كوت ديفوار) وقالت: (المحيط الهادي) ولم تقل (باسيفيك) وقالت: (روسيا البيضاء) غالباً وليس (بيلوروسيا)، وقالت: (البيت الأبيض) وليس (وايت هاوس).

وليست العربية بِدْعاً في ذلك، فهذا ما فعلَتْه بعض اللغات الأجنبية عندما نقلت أعلاماً عربية بالترجمة إلى لغاتها ولم تُعَجِّمها، ومن ذلك أن القديس (بُطرس) أشهر الاثني عشر حوارياً كان المسيح عليه السلام لَقَّبه بـــ (كيفا) أي (صَخْر)، بالآرامية فتُرجم إلى اللاتينية بـــ (بطرس) ومعناه الصخر.[1] ولم ينقلوا اسم مدينة (تدمر) بلفظه العربي أو الجزيري إلى اللاتينية، بل وضعوا لها (بالميرا) نسبة إلى النخيل الذي عُرِفت به. ونَقَل الإسبان اسم العَلَم العربي لمدينة (الدار البيضاء) إلى الإسبانية بـــ (كازا بلانكا)[2]، وهو ترجمة حرفية لاسم العَلَم العربي. ما نريد قوله هو أنه لا يتحتّم دائماً نقل أسماء الأعلام من لغة إلى أخرى بألفاظها، وإن كان ذلك هو الغالب.

---

[1] هيئة الموسوعة العربية، الموسوعة العربية، 156:5.

[2] المصدر السابق، 102:9.

والذي أرجّحه في أسماء برامج الاتصالات والخدمات المتقدمة الذكر وأمثالها أن تُعامل معاملة عنوانات الكتب، فتُترجم بمعانيها كما تترجم العنوانات. فقد ترجم العرب اسم كتاب أرسطو بـــ (المنطق)، واسم قصة هيغو بـــ (البؤساء) واسم رواية ديكنز بـــ (قصة مدينتين). وكان الغربيون قد نقلوا اسم كتاب (ألف ليلة وليلة) إلى لغاتهم ترجمةً لا نقلاً لفظياً، فقال الفرنسيون (mille nuits et nuit)، وأقول بالترجيح، لأنه يمكن أن نضع إلى جانب الاسم المعرَّب الاسم العربي توليداً أو ترجمة، فنقول مثلاً: في كلمات التواصل الاجتماعي (الواجهات – فِسْبُك) (التغريدات – تويتر) (خدمة السّماويّ – اسكَيب)، فذلك خير من التسرُّع والبَتّ في نقلها بألفاظها الأجنبية. ويقوِّي ما نذهب إليه أنه بدأت تشيع كلمتا (التغريد والمغرِّد) إلى جانب (تويتر)، وكلمة (الوَسْم أو الوسمة) إلى جانب (هَشْتاغ). وقد سبق أن شاعت بدرجة حسنة كلمة (شابكة) التي أقرها مجمعا القاهرة ودمشق مقابلاً للإنترنت.[1] ولا نستبعد أن يغلب استعمال هذه الكلمة العربية على الكلمة المعرَّبة.

كما يذهب بعض المترجمين والمعرِّبين إلى عَدِّ كلمات مثل (موبايل، بترول، أو تُوروت، إدز..) كلماتٍ عالمية يجب نقلها بألفاظها مُماشاةً لِهذه العالميَّة، فكأنها صارت بمنزلة أسماء الأعلام التي لا يصحُّ وضعُ مقابل عربي لها.

نحن لا ننكر أن ثمة مصطلحات عابرة لِلُّغات – كما يقال – ولكنْ لم يصل مصطلحٌ ممَّا يدَّعون عالميَّته إلى أن تُجْمع عليه معظم اللغات؛ فالفرنسيون يقولون للموبايل (سوليلير)، والروس يقولون للبترول (نِفْتا)، والألمان يقولون للأوتوروت (أوتوبان). والفرنسيون يقولون للإدز (سيدا)... وإذا أخذنا بكلام أولئك النَّفر من المترجمين فسوف يصلون بنا إلى مقولةٍ مؤداها أن كل مصطلحات التقانة الحديثة صارت أعلاماً أو عالميَّة. وليس هذا بصحيح؛ بدليل أن المدارس صارت تستعمل مصطلح (الحاسوب اللَّوحي) العربي بدل (آي باد) المعرَّب، وأن الناس صاروا يستعملون (التغريد والتغريدات والمغرِّد) بدل (تويتر) ومشتقاته، حتى إنه اقتُرح

[1] ينظر قائمة الألفاظ والأساليب (الدورة 78) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 41.

في اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية إنشاء موقع إلكتروني باسم (رواق التغريد الفصيح أو رواق المغرِّد الفصيح)[1]. ولا نستبعد أن يقال (كتب فلان على واجهته) بدل (كتب على صفحته في الفِسبُك). ويلحظ أنه قد غلب استعمال (هاتَفَ ومهاتفة) بدلاً من (تَلْفن وتَلْفنة).

ويحسن أن نشير إلى كلمات كان قد ادُّعي عالميَّتها وأنها لن تزول من العربية؛ قال الشيخ عبد القادر المغربي: «أذكر طائفة من الكلمات لا يمكن إماتتها وينبغي الترخيص باستعمالها: «بوسطة، تلغراف، جرنال، شنطة، أوتيل، برنيطة...»[2]. واليوم وبعد خمسين سنة على كلام المغربي نتساءل: من يستعمل منا الآن هذه الكلمات التي ظُنَّ أنها لن تزول؟ لقد زالت؛ لأن من طبيعة الناس أن يعودوا إلى لغتهم الأم ولو بعد حين. ولعلَّ كثيراً منا يَتَنَدَّر بكلمات كان يستعملها جدَّه أو جدَّته من نحو (قُزَيْطة) للمجلة معرَّب (GAZETTE) أو (بوسطة) لمركز البريد أو السيارة معرَّب كلمة (POSTE).

10. تعريب العَربيّ المُعَجَّم

ثمة كلمات عربية دخلت إلى اللغات الأوربية قديماً، ودوَّنتها معاجمها ومراجعها. ونحن اليوم ننقل ونستعيد تلك الكلمات العربية الأصل إلى لغتنا. ومن الغريب أن بعض المترجمين والمعربين يحرصون على تعريب تلك الكلمات بلفظها الأجنبي ولا يعيدونها إلى أصلها العربي كأن ينقلوا (ALCOOL) إلى (ألكول) بدل الغول أو الكحول. أو يقولوا: (كالي) بدل (القِلي) أصلها العربي. أو يعيدون تعريب (siphac) إلى (سيفاك) بدل العودة إلى أصلها العربي (الصِّفاق)[3]. وأكثر ما يقع هذا في ترجمة الأطالس الجغرافية. حيث عرَّب بعضهم أسماء أعلام عربية، فقالوا (بَرادة) وهو نهر (بردى) وقالوا (محلولة) وهي بلدة (معلولا)[4]، وقالوا (برنيقا)[1]

---

[1] ينظر محضر الاجتماع السنوي لاتحاد مجامع اللغة العربية بالقاهرة للعام 2014، ص 6.

[2] عبد القادر المغربي، **حول قرار التعريب**، مجلة مجمع القاهرة، ع5: 97.

[3] د. محمد هيثم الخياط، المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر التاسع مجمع دمشق: ص 13.

[4] بلدة سورية آرامية وما زال أهلها يتكلمون الآرامية.

تعريباً لـــ (bérénice) وهي مدينة (بني غازي) الليبية المعروفة.

إنَّ الواجب في الكلمات العربية المعجَّمة أن نعيدها إلى لفظها العربي إلا إذا اكتسبت تلك الكلمات دلالات جديدة في اللغات الأجنبية، وعندئذ يجب ترجمتها بدلالاتها الجديدة. وعلى سبيل المثال فقد أخذ الغربيون كلمة (أمير البحر) وعجَّموها إلى (أميرال)، فهذه عند إعادتها مجدَّداً إلى العربية لا يصح أن تعاد إلى (أمير البحر)، لأنه صار لها دلالة جديدة هي: رتبة عسكرية عالية في القوات البحرية ويقابلها في العربية (فريق بحري)[2]، كما لا تعاد (أميرالية) إلى أصلها العربي (إمارة البحر)، بل إلى دلالتها الجديدة وهي (القيادة البحرية). على أنه إذا وردت في نصوص تاريخية أو روائية قديمة فإنها تنقل بأصلها العربي وهو (أمير البحر أو إمارة البحر) لأن الكلمة لم تكن قد اكتسبت دلالتها الجديدة المعاصرة.

وقريب من هذا أن الغربيين كانوا قد أخذوا كلمة (بَرْقوق) من العربية فقالوا (obricot). وقد أعادها بعض المترجمين العرب إلى (برقوق)، وهذا ليس بصحيح لأن البرقوق في العربية (الخوخ أو الإجاص)[3]، ولكن يبدو أن الغربيين أخذوا هذه الكلمة عن بعض العرب الذين كانوا يطلقون على (المشمش) اسم البرقوق، ولذا يجب نقلها إلى العربية اليوم بترجمتها (المشمش) وليس بنقلها لفظياً (برقوق)[4]. بحجة إعادتها إلى أصلها العربي.

11. تَمَحُّل وضع مقابل عربي لكل كلمة أجنبية من ألفاظ الحضارة

لا نستطيع أن نحمل إلا على وجه المُزاح والهَذر والمَعْجزَة، طَلَبَ بعضهم – عن حسن نية أو سوء نية – إلى دعاة التعريب والمصطلحيِّين أن يضعوا مقابلات عربية لكل كلمة أو مصطلح أجنبي أيّاً كان، كأسماء المأكولات مثل (الشوكولا والكاتشب والكوردون بلو...) أو

---

[1] د. أحمد عيسى، التهذيب **في أصول التعريب**، 132.

[2] د. سهيل إدريس وجبور عبد النور، المنهل، **معجم فرنسي عربي**، ص 64.

[3] ينظر **المعجم الوسيط** (الإجاص، فَرَص، كمثرى).

[4] د. حسان الحاج إبراهيم، **المصطلحات ووضعها في اللغة العربية**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للغة العربية، 25.

أسماء الشركات التجارية مثل (شلّ، بوينغ، هوندا...). وذلك أن العربية – كغيرها من اللغات – ليست ملزمةً حتماً بوَضعِ مقابل لأسماء الأطعمة والأشربة الأجنبية، ولكثير من أسماء الملابس والأكسية والعلامات التجارية، لأن تلك الكلمات ليس لها صفة الديمومة، إذ لا تلبث تلك المُسمَّيات أن تختفي في لغات أهلها أنفسهم، فمَن منَّا يعرف أسماء الأطعمة العربية المحليَّة التي كان يصنعها أهلنا قبل مئة عام فقط؟ ومثلها أسماء الملابس. والواقع أنه لا أحد من دعاة العربية والتعريب يدعو إلى وضع مقابلات عربية لها، قد لا تعيش لتدخل المعجم العربي. ومن السذاجة أن نجعل على مستوى واحد من حيث الضرورة اللغوية – وَضْعَ مقابلات عربية لمصطلحات مثل (ساتليت، بولدوزر، ميكروويف) مع وَضع مقابلات لأسماء الأطعمة والأشربة التي لا تلبث أن تتغير بين عام وآخر. ومعروف أن الغربيِّين قالوا: (حُمُّص وتَبُّولة وكُبَّة وعِقال..) ولم يترجموها.

12. تجاوز أهل الاختصاص

المصطلح – كما قدمنا – اتِّفاق جماعة مخصوصة على أمر مخصوص، أي إن أهل الاختصاص هم الأولى بوَضع مصطلحات عِلْمهم وعَمَلهم. وعندما نقول (أهل الاختصاص)، فإننا لا نعني المختصِّين العلميِّين فحَسب، بل نعني أيضاً الحرفيِّين والصُّنَّاع. فإذا اتفق المهندسون – ممثلين بكليَّاتهم أو نقاباتهم أو اتحاداتهم – على مصطلح لِما لَه صلة باختصاصاتهم، فلا يجوز للطبيب أو الأحيائي أن يخطِّئ هذا المصطلح لأن له مقابلاً آخر في اختصاصه، فالثابت أن المصطلح ليس له دلالة واحدة إلا في عِلْمٍ واحد، وقد لا يحمل الدلالة نفسها في علوم أخرى، وعلى ذلك فتباين المقابل العربي للمصطلح الأجنبي الواحد بحسب كل علمٍ هو حقيقة لا مَفَرّ منها، ولنأخذ على سبيل التمثيل مصطلحاً واحداً من مصطلحات (معجم مصطلحات العلم والتكنولوجية – مكروهيل) وهو من المعاجم الرفيعة المستوى والعالية الدقة، وليكن هذا المصطلح هو (dissociation)، فسوف نجد أن هذا المصطلح مشترك بين عدد من

العلوم كما هو مبيَّن، ولكن مقابله العربي يختلف من علم إلى آخر[1]، كما يلي:

– في علم الأحياء الدقيقة: انفصالية: ظهور مستعمرة من نمط جديد على وسط قاسٍ بعد إجراء زراعة جزيئة واحدة لعضويات دقيقة.

– في الطب: فُرقان، افتراق: العَمَل المستقل وغير المُتَّسِق للأُذَينَيْن والبُطَيْنَيْن.

– في الكيمياء: تفكُّك: فصل جزيء أو جزيئين أو أكثر (ذرات شوارد، جذور) باصطدامه بجسم آخر.

وبناء على ما سبق، فإذا كان مصطلح (radical) يقابله مصطلح (جذريّ) عند عالم الاجتماع، فليس لمختص الإعلام أن يخطئه لأن هذا المصطلح عنده يعني (أصوليّ). كما لا يجوز أن يعترض اللغوي على مصطلح الإعلامي بحجَّة أن في المصطلح نسبةً إلى الجمع، والقاعدة الصرفية أن النسبة تكون للمفرد، ما دام للنسبة إلى الجمع وَجْهٌ في العربية كما في قولهم: (أخباريّ وقلانسيّ). وإذا استعمل الكيميائي مصطلح (ماءات الكالسيوم) لا يجوز للغوي أن يعترض بأن (ماء) تجمع على (مياه وأمواه) فقط. وإذا استعمل مهندسو الطرق مصطلح (كَتِف الطريق) ليقابلوا مصطلح (banquette) فلا يصح أن يعترض عليه مختص اللغة الأجنبية بحجَّة أن الكتف للإنسان وأن هذا المجاز ليس معروفاً في لغته الأجنبية.

13. توهمَّ أن التعددية المصطلحية خاصة بالمصطلح العربي

يأخذ كثير من الباحثين على المصطلح العربي إشكاليَّة تعدُّديّته. وهو مأخذ حقٌّ لا يمارى فيه، فقد وُضع لمقابلة (pragmatics) ثمانية مقابلات منها ذرائعيَّة، نفعيَّة، براغماتيَّة[2]...

لكن ثمة وهمَيْن في فهم هذه الإشكالية:

---

[1] معهد الإنماء العربي، **معجم مصطلحات العلم والتكنولوجية**، مكروهيل، 884:1.

[2] د. محمد حلمي هليل، ندوة التعريب، رؤية واقعية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 77:62.

الأول هو الظنّ أن هذه الإشكاليَّة خاصَّة بالعربية[1]، وذلك أنه ما من لغة إلا وفيها تعدُّديَّة مصطلحية، ففي الفرنسية وضع للمصطلح الإنكليزي (talkiewalkie) خمسة مقابلات منها: (telephone portalif، émetteur récepteur، top- toc)[2]... ولولا التعدُّديَّة المصطلحية في اللغات الأوربيَّة لما عُقدت المؤتمرات الدولية لتوحيدها، كمؤتمر علماء النبات سنة 1869م، ومؤتمر علماء الحيوان سنة 1889م، ومؤتمر علماء الكيمياء سنة 1892م، ولولاها لما قرَّرت اللجنة الدولية للصناعات الكهربائية سنة 1906م «عَمَل مصطلحات موحّدة للصناعات الكهربائية»[3].

والوهم الثاني: المبالغة في تضخيم ظاهرة التعدُّدية المصطلحية في العربية. فقد قام الدكتور أحمد شفيق الخطيب وهو من كبار المعجميِّين والمصطلحييِّن العرب بدراسة شملت مجموعة معاجم علمية متخصِّصة فتبيَّن له أن 86% من المصطلحات فيها موحَّدة تماماً وأنَّ 8% موحدة جزئياً، وثمة خلاف في نحو 6% من المصطلحات. وكان ذلك كما يلي:

- من (480) مصطلحاً في الهندسة (344) مطابقة تماماً و(102) مطابقة جزئياً و(34) مختلفة.
- ومن (486) مصطلحاً في الأحياء، (424) مطابقة تماماً، و(44) مطابقة جزئياً، و(18) مختلفة.
- ومن (661) مصطلحاً في الفيزياء، (541) مطابقة تماماً، و(88) مطابقة جزئياً، و(32) مختلفة.[4]

بل إن بعض المصطلحييّن يتعمَّدون وَضْع عدة مقابلات للمصطلح الأجنبي الواحد، ليتركوا للمختصّين ترجيح واحد منها، فيكون ما يفرض التوحيد للمصطلح هو الاستعمال والشيوع لا التحكُّم الفردي.[5]

---

[1] كيفورك ميناجيان، **الرئويّ والرئويّات**، مجلة مجمع القاهرة 94:26.

[2] د. محمد رشاد الحمزاوي، **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها** تنميطها، 68.

[3] د. محمود فهمي حجازي، **علم المصطلحات**، مجلة مجمع القاهرة ج 59، 59-60.

[4] د.أحمد شفيق الخطيب، حول ندوة التعاون في المصطلحات، مجلة المجمع الأردني ج 2، 318.

[5] د. نزار الزين، **عملية التعريب ومستلزماتها**، مجلة الوحدة ع 33، 38.

ومعروف أن مكتب تنسيق التعريب في الرباط قد أنجز ما يربو على أربعين معجماً موحَّداً في علوم شتىَّ مما أقرَّته مجامع اللغة العربية ومؤتمرات التعريب.

ولقد أشرنا إلى هذا الوهم وفنَّدناه، لأن أعداء تعريب التعليم في الوطن العربي يشترطون توحيد المصطلح العلمي العربي أولاً وقبل البدء بتعريب التعليم، ولمَّا كانت المصطلحات متجدِّدة والتعددية واقعة لا محالة، فإن اشتراطهم يدخلنا في دور فاسد – كما يقال في علم الكلام – عندما يُرْبط التعريب وهو ثابت، بتوحيد المصطلح وهو متحوِّل.

14. الإزراء بجهود المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلح

نسمع بين الحين والآخر انتقادات عريضة لعمل مجامع اللغة العربية في حقل وضع المصطلحات وهؤلاء المنتقدون هم واحد من اثنين:

الأول: كاتب لم يطّلع على جهود مجامع اللغة العربية ولاسيما مجمع اللغة العربية في القاهرة، فقد وضع مجمع القاهرة وحده ما يزيد على نصف مليون مصطلح في مختلف العلوم، ونشَرَها في أكثر من أربعين كتاباً بعنوان (مجموعة المصطلحات التي أقرَّها المجمع). ولما كانت كل مجموعة تضمّ مصطلحات في علوم مختلفة، فقد عاد وصنَّفها في معاجم متخصِّصة، فواحد للفيزياء وآخر للطب وثالث للآثار... حتى أربَتْ على العشرين معجماً متخصِّصاً.[1] وقد جاءت معظم مصطلحاته على مستوى عال من الدِّقة والصلوحية، ذلك أن المجمع يضم أعضاء وخبراء هم أعلامٌ في علمهم واختصاصهم. كما أن لمجمع بغداد والأردن جهوداً طيبة ومشكورة.

ولكن اللغة العربية – كأية لغة – هي أكبر من مجامعها، لأنها لغة أمَّة ومجتمع، والكل مطالَبٌ بأن يُسهم في الاجتهاد والمبادرة إلى اقتراح المصطلح العربي ونشره واستعماله في

[1] ينظر: د. محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع القاهرة، 164. وينظر: د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية والمصطلح، مجلة مجمع القاهرة، ع 52:53.

كتاباته، والذين يقولون: لا تعتمدوا على المجامع في وضع المصطلحات. معهم نصف الحقيقة، أما الحقيقة كاملة فهي (لا تعتمدوا على المجامع وحدها في وضع المصطلحات)، لأن هذه مهمة أبناء الأمَّة جميعاً أفراداً ومؤسسات، من مجامع وجامعات ومراكز بحوث ومراكز ترجمة وتعريب واتحادات علميَّة ومهنيَّة، كلٌّ بحسب حاجته وإمكاناته، وللمجامع والمؤسسات اللغوية الرسمية حقُّ مناقشة كل المقترحات والأوضاع والترجيح إن أمكن والتوحيد والتنميط إن قدرت. ولا بُدَّ من التذكير بأن مصطلحات شائعة كثيرة مثل (طائرة، غواصة، رَدْهة، جريدة، درَّاجة...)، إن لم تكن المجامع قد وضعتها بصفتها الرسميَّة فقد وضعها في الغالب أعضاء تلك المجامع من العلماء بصفتهم الفردية الشخصيَّة وهو ما يصبُّ في المحصِّلة النهائية في جهود المجامع مؤسسات وأفراداً. وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المصطلحات الإدارية والمكتبية في الشام كانت من وضع مجمع دمشق عند تعريب الإدارات فيها بعد الاستقلال.

النوع الثاني من المنتقدين هو المزري بأعمال المجامع عن جَهْلٍ بلغ به أن ينسب إلى مجمع العرب العريق مجمع القاهرة أنه وضع عبارة (الشاطر والمشطور والكامخ بينهما) مقابلاً لكلمة (سندويش)، وهي عبارة اخترعها بعض المتندّرين المتظارفين المعادين للعربية ومجامعها، ولم ترد – بحسب علمي – على لسان أيٍّ من أعضائه أو في محاضر جلساته، وما يُرَدِّد هذا القولَ إلا حاقد أو جاهل.

نجمل ما سبق بأن في العربية طرائق عامة متفقاً عليها لوضع المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي، وهي مماثلة لما في غيرها من اللغات العالمية. ولكن ثمَّة مفاهيم خاطئة تعترض هذه الطرائق عند التطبيق العملي والممارسة تؤدي إلى عرقلة العمل المصطلحي العربي وتشتُّته وإضعاف مُخْرجاته. ولعلَّ فيما قدَّمنا ما يُسهم في تجلية تلك المفاهيم الخاطئة وتصحيحها.

اللهمَّ علِّمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علَّمتنا.

المصادر والمراجع:

1. **أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج**، د. مسعود بوبو، مؤسسة النوري، دمشق (د. ت).
2. **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، د. محمود فهمي حجازي، الناشر مكتبة غريب، مصر (د.ت).
3. **الاشتقاق والتعريب**، عبد القادر المغربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1947.
4. **أضواء على المشكلة اللغوية العربية**، د،محمد عبده فلفل، نشر اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2013.
5. أعمال مجمع القاهرة، **مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً**، د. محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1988.
6. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ط4، 1961.
7. **الإيضاح في علوم البلاغة**، القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، 1998.
8. **التعريب في القديم والحديث**، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990.
9. **التعريب والتنمية اللغوية**، د. ممدوح خسارة، دار الأمالي، دمشق، 1994.
10. **التعريفات**، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
11. **التقريب لأصول التعريب**، طاهر الجزائري، المكتبة السلفية، مصر، 1918.
12. **التهذيب في أصول التعريب**، د. أحمد عيسى، ط1، القاهرة، 1923.
13. **تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي**، د. أسعد علي، ط4، دمشق، 1988.
14. **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية**، ابن البيطار، دار المدينة (د.ت).
15. **دُرَّة الغواص في أوهان الخواص**، الحريري، تح. بشار بكور، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط1، 2002.
16. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1980.
17. **شرح التصريف العزي**، الشريف الجرجاني، تح. أسيدة شهبندر، دار شراع، دمشق، ط1، 2007.
18. **شفاء الغليل في ما في كلام العرب من الدخيل**، شهاب الدين الخفاجي، تح. عبد المنعم الخفاجي، القاهرة – (د.ت).
19. **علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحيَّة**، د. محمد هيثم الخياط، نشر أكاديميا، 2007.
20. **علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية**، د. ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، ط2، 2013.
21. **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر في النحو**، محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، تح. د. ممدوح خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002.
22. **الكتاب**،سيبويه، تح. عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

23. **كتاب الصيدنة**، البيروني، تح. الحكيم محمد سعيد والدكتور إحسان إلهي، تحت إشراف مؤسسة همدرد الوطنية، كراتشي، باكستان، 1973.
24. كتاب المؤتمر الدولي الأول للغة العربية، المجلس الدولي للغة العربية، بيروت، 2012.
25. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القالهرة، 1984.
26. **المخصَّص**، ابن سيدة .
27. **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**، مصطفى الشهابي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1965.
28. **معجم الألفاظ الزراعية**، مصطفى الشهابي، مطبعة الجمهورية السورية، دمشق، 1943.
29. **معجم تاج العروس**، الزبيدي.
30. **معجم الصحاح**، الجوهري.
31. **المعجم العسكري الموحد**، جامعة الدول العربية، دار المعارف بمصر، 1971.
32. **معجم الكلمات المصطلحية في لسان العرب** (الطب والعلوم والعمارة والجغرافية والجيولوجية والصناعة والتقانة)، د. ممدوح خسارة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2007.
33. **معجم لسان العرب**، ابن منظور.
34. **معجم مصطلحات العلم والتكنولوجية**، مكروهيل، معهد الإنماء العربي، تحرير محمد دبس، بيروت، 1986.
35. معجم (المنهل فرنسي، عربي)، د. سهيل إدريس وجبور عبد النور، دار الآداب، بيروت، ط11، 1990.
36. **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
37. **المعرَّب والدخيل في المعاجم العربية**، د. جهينة نصر علي، دار طلاس، دمشق (د.ت).
38. **المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، الجواليقي، تح. أحمد محمد شاكر، دار الكتب، القاهرة، ط2، 1969.
39. **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، د. محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، 1980.
40. **منهجية تعريب الألفاظ في القديم والحديث**، د. ممدوح خسارة، الدار المتحدة ومؤسسة الرسالة، دمشق، 1999.
41. **المهذَّب في ما وقع في القرآن من المعرب**، السيوطي، تح. التهامي الراجي، صندوق إحياء التراث، الرباط، (د.ت).

42. الموسم الثقافي السابع لمجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 1989.
43. **النحو الوافي**، عباس حسن، دار المعارف بمصر، (د.ت).

الدوريات:

– مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر بدمشق، الأعداد 3، 8، 45.
– مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: ج32.
– مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: مج 56.
– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج 5، 26، 32، 53، 59.
– المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الكويت، العدد 62.
– مجلة الوحدة، الرباط، العدد 32.